التنظيمات الإرهابية الجهادية
تحولات البنية التنظيمية وقدرة الدولة على المواجهة

د. محمد أحمد مرسي*

مقدمة:

كان صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" دلالة على بدء حقبة جديدة من الإرهاب الجهادي أو ما يمكن أن نطلق عليه "التنظيمات الهجينة"، التي تجمع بين صفات المليشيات العسكرية المنظمة والتنظيمات الإرهابية[1]، ولها هدف معلن متمثل في إقامة نوع من "الخلافة" وفقا لمفهومهم، واستراتيجية منظمة للبقاء والتمدد والنمو عسكريا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا، مما تطلب تغييراً في بنيتها وأساليبها لتحقيق أهدافها؛ فداعش أعلنت عن هدف محدد بعينه بعيد المدى؛ هو إقامة "دولة خلافة إسلامية"، تستند إلى اجتهادات شرعية غاية في التطرف، ما جعله أكثر من مجرد تنظيم إرهابي، على الرغم من أصوله المرتبطة بكونه فرعًا من تنظيم القاعدة في العراق[2]، وقد هُيئت له البيئة ليتحول إلى ما هو عليه الآن. لذلك ينظر إلى الإرهاب على نحو تقليدي على أنه شكل من أشكال الصراع الداخلي غير المتكافئ. ومع ظهور داعش وروافدها على الساحة وجب تغيير هذه النظرة، أو على الأقل إعادة النظر فيها. ففي الواقع، هناك صراع من أجل البقاء، ففي دول مثل: سوريا والعراق أضحى الأمر أكثر خطورة من مجرد مواجهة جماعات متطرفة لها مطالب سياسية واجتماعية بل تحول الأمر إلى حرب من أجل حماية أمن مواطنين في بلدانهم المهددة بالفناء. فهي حرب على جبهتين وبطرق مختلفة من الصعب إدارتها لأنها تستلزم تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية. ففي البيئة الحالية، ومع التهديد الإرهابي غير التقليدي، يصبح من المهم القيام بمجهود تعاوني أكبر بين أجهزة الدولة لفهم التكتيكات الإرهابية والتقنيات والإجراءات التي تستحدثها هذه الكيانات

* قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر.
البحث قدم ضمن أعمال مؤتمر مستقبل مصر (المواجهة الشاملة لظاهرة الإرهاب ودور مؤسسات الدولة المصرية)

ووضعها محل دراسة من قبل أكثر من جهة متخصصة، وعدم الاعتماد فقط على الاستخبارات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية المختلفة والمؤسسات الأمنية والدفاعية. في هذا السياق، سوف يتم دراسة التغيرات التي طرأت على العمل التنظيمي الإرهابي وبنيته الهيكلية والأساليب المحتملة للتعلم والإعداد لفهم المؤشرات التي يمكن أن تخدم أجهزة الدولة المختلفة للتعامل مع التطور الذي طرأ على هذه الجماعات الإرهابية ووضع التدابير اللازمة سابقًا.

فالتكيف مع البيئة المحيطة من متطلبات البقاء على قيد الحياة، وهو جوهر عمليات التطوير، لذلك تعتمد أية مجموعة إرهابية على التكيف، ليس فقط لزيادة فعاليتها وكفاءتها، بل من أجل البقاء على قيد الحياة وزيادة أهمية دورها؛ ويتطلب هذا التكيف، في المقابل، تطوير أساليب التدريب واكتساب المهارات من ناحية، ومن ناحية الأخرى تغيير البيئة نفسها لكي تساعد على الوصول بهذه الجماعات إلى ما هي عليه، وهنا تمثل الانقسامات الطائفية العميقة، واستمرار الصراع في سوريا، وتجمد القضية الفلسطينية، والغضب الذي يعتري الطائفة السنية في العراق جراء التغيرات التي حدثت بعد غزو العراق، عوامل مساعدة على تهيئة البيئة للجماعات الجهادية المتطرفة على الصعيد الإقليمي والذي قد يُستغل من قبل ذوي المصالح في تأجيج الصراعات في المنطقة لتحقيق غاياتهم وإضعاف دول المنطقة العربية.

أهمية الدراسة ومنهجية البحث:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى تعقد ظاهرة الإرهاب وتنظيماته في الوقت الراهن، والتحديات التي يفرضها والتي تجعل من الضروري اتباع أدوات بحث وتحليل تساعد على اتخاذ القرارات الفعالة لمواجهة هذا الخطر الذي يهدد المنطقة العربية بل العالم أجمع بشكل لم يسبق له مثيل. من هذا المنطلق، يحاول هذا البحث إلى فَهم أسباب التغير الذي طرأ على هذه التنظيمات الإرهابية، من حيث الهيكل التنظيمي وأساليب التدريب والأهداف من الأعمال المنفذة. فلم تعد هذه الجماعات الإرهابية الجهادية مجرد مجموعات من الأفراد لها قيادة محددة يمكن القضاء عليها بل أضحت عبارة عن تنظيمات إرهابية معقدة من حيث البنية الهيكلية، وأكثر انتشارًا ولديها مرونة في التحرك وقدرة على اكتساب المهارات اللازمة لتنفيذ اغراضها، كما لم يعد من ضمن أهدافها، فقط، زعزعة نظام الحكم أو الحصول على حصة أكبر فيه، بل تطور الأمر إلى احتلال الأراضي ومحاولة إقامة دولة على أنقاض دول قائمة. لذلك زادت أهمية دراسة هذا التحول الذي جد على هذه الجماعات لدرجة تكوين كيان مُصدر للإرهاب لكل إرجاء العالم تدعمه

دول ذات مصالح إقليمية ودولية وله قدرة على ابتكار أساليب جديدة لتنفيذ أعماله الإرهابية.

لذلك، يعتمد هذا البحث على عرض بعض الدراسات التي نعتقد في أهميتها، والتي أعدت من قبل واحد من أهم المراكز البحثية ومن خلال متخصصين في مجال مكافحة الإرهاب، وهو مركز الدراسات الاستراتيجية بمدريد والذي يسعى من خلالها إلى تقديم المساعدة من أجل مواجهة فعالة وجادة للقضاء على هذا الخطر العالمي. هذه الدراسات هي عبارة عن تقارير فنية معدة من قبل متخصصين يبدون من خلالها الرأي في الموضوعات محل الدراسة، وهي تختلف بطبيعة الحال عن التقارير الأمنية أو دراسات تقدير الموقف التي تعتمد على معلومات محددة صاغها من قبل متخصصين أيضًا لمساعدة متخذ القرار على التصرف وفقًا لما تشير له هذه التقارير من توصيات.

يركز هذا البحث في عرضه على محورين: الأول متعلق بتحليل التغير في بنية المنظمات الإرهابية، وتقنية اكتساب المهارات، وآليات وأساليب التدريب الحديثة وإعداد الكوادر في المنظمات الإرهابية وفقًا للأهداف الجديدة لهذه الجماعات وكذلك طرق تمويلها المعروفة أو المحتملة والمصادر الخارجية والداخلية التي تعتمد عليها في التعليم والتدريب والإعداد، وأساليب التعاون فيما بين هذه التنظيمات بغرض اكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجيا اللازمة. أما الثاني فيتعلق بالقيود الداخلية والخارجية لقدرة الدولة في مكافحة هذه الظاهرة العالمية والنماذج المقترحة للدفاع عن نفسها وعن وجودها في ظل عولمة الظاهرة الإرهابية والمخاطر المتوقعة من استمرار الإرهاب.

أولاً: التغير في البنية التنظيمية للجماعات الإرهابية الجهادية:

تعتمد الجماعات الإرهابية على نمطين أساسيين لبناء الهيكل التنظيمي: التنظيم الهرمي والتنظيم الشبكي (Networking Organization). كما يمكن الدمج بين النمطين إذا لزم الأمر، ويتسم الهيكل الهرمي بالتسلسل العمودي في القيادة، والسيطرة مع وضوح أسلوب الإدارة؛ فالأوامر والتعليمات تتدفق من أعلى إلى أسفل، ولا تتحرك بالضرورة أفقيًا عبر المنظمة. لذلك فهذه المنظمات لديها قيادة واحدة أو إدارة عليا تمتلك رؤية واضحة لما تسعى ويمكن التفاوض معها أو القضاء عليها إذا كان هذا ممكنًا[3].

وتتخذ هذه الجماعات العنف وسيلة لتحقيق أغراضها السياسية، وهي في الغالب مرتبطة بمنظمات سياسية أو لها مطالب ونشاط سياسي، وتتبني البنية الهرمية في إنشاء هيكلها التنظيمي، وهذا النمط يساعد قيادتها في السيطرة على العنف وتوظيفه للعمل السياسي، وخلق مساحة من المناورة للتنسيق لاتفاقات محتملة، ووقف العنف في حالة الوصول لاتفاق يحقق

اهدافها، أو ربما فرض قيود على أعمال العنف من الممكن أن تعوق تحقيق أهداف سياسية معينة. وهذا هو الحال في منظمة ايتا (ETA – Euskadi Ta Askatasuna) في إسبانيا أو الجيش الجمهوري الأيرلندي في إيرلندا على سبيل المثال.

- تخلي الجماعات الإرهابية عن البنية الهرمية.

لكن سرعان ما أدركت المنظمات الإرهابية في الشرق الأوسط أن هذا الهيكل التنظيمي لا يتماشى مع التطور في مسرح العمليات، وأصبح أكثر عرضة للاختراق والتدمير من قبل السلطات والأجهزة الأمنية. حيث تمكنت أجهزة المخابرات، ومع التطور التكنولوجي الهائل، من اختراق وسائل الاتصالات بسهولة وإجراء تحليل لروابط الإنترنت، وتمكنت من الحصول على خريطة كاملة للهيكل التنظيمي السري لأية منظمة، مما مكنها من التخطيط بكفاءة لعمليات الاعتقال والتخلص من القادة والرؤساء ومعاونيهم، أو تتبع بعضهم وتجنيده للعمل من داخل المنظمة، وتعاون مع السلطات في مقابل مبلغ من المال أو الوعد بحياة أخرى آمنة له ولعائلته. وثمة خيار آخر وهو الترقب وانتظار ظهور انقسامات في التنظيم ودعم جانب على حساب آخر وخلق صراع مؤسسي داخلي يفضي في نهاية الأمر إلى القضاء على المنظمة نفسها.

إضافة إلى ذلك، فوجود إدارة مركزية أو تعليمات دقيقة تصدر من جهة واحدة لم تعد تصلح ولم تعد لها أهمية مع التقدم التكنولوجي، ومع تغيّر هدف هذه الجماعات الذي تبلور في إقامة دولة الخلافة الإسلامية التي لا سبيل لها إلى أن ترى النور سوى عن طريق حيازة الأموال، والموارد، والقوة العسكرية، فهي لم تعد تتمحور حول ايدولوجيا أو أهداف سياسية واضحة، لأن إقامة دولة الخلافة في الشرق الأوسط هو مجرد البداية لتعديل خريطة هذه المنطقة وليس الهدف الرئيسي. لذلك بدأت تعمل في خلايا منفصلة، هذه الخلايا المستقلة كان أمامها تحدٍ صعبٌ متمثل في التواصل مع بعضها بعضًا، والتخطيط لهجمات متزامنة دون التعرض لخطر الاكتشاف من قبل الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة. لكنها استطاعت في المقابل وبكل سهولة ومرونة التغلب على هذه المصاعب عن طريق شبكة من الخلايا تحت القيادات مترابطة مع المنظمة الأم، وشكلت تحديًا لا يستهان به لنظام الدولة القومية والشرطة والجيوش الوطنية التي كان عليها أن تطور من أدائها لمواجهة هذه التغيرات.

- أسلوب "الذئاب المنفردة" كتكتيك تنظيمي جديد.

لقد شاهد العالم ما فعلته هذه الخلايا من أعمال خطيرة وقفت كل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية ومراكز الدراسات الاستراتيجية عاجزة عن التنبؤ بما يمكن لهذه الخلايا فعله ومتى وأين وكيف. وقد اعتمدت، في وقت لاحق، وسيلة أخرى غير متوقعة، وهي طريقة جديدة ومبتكرة أطلق عليها الباحثون في الشؤون الأمنية ظاهرة "الذئاب المنفردة"، وهم أفراد مدربة من الصعب

تحديد وقياس نواياهم يشكلون خطرًا كبيرًا، ولكن وقدرتهم على العمل محدودة تنحسر في بعض الهجمات المتتابعة التي لها تأثير كبير إعلاميا كأحداث فرنسا مثلاً[4].

وتعتبر هذه الظاهرة من أحدث النظريات الأمنية في التعامل مع ملف الارهاب الدولي، وتتحدث باختصار عن وجود جماعات صغيرة العدد أو حتى أفراد يعتنقون الأفكار الجهادية ويرتبطون ايديولوجيا بتنظيمات متشددة على غرار القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية، ويقومون بالتخطيط لعمليات إرهابية بصورة مستقلة ووفقًا لمقتضيات الواقع والبيئة التي يعملون فيها. وقد جاء ظهور هذه الذئاب المنفردة، وزاد خطرها، بعد مقتل زعيم القاعدة أسامة بن لادن، والذي أدي لتغير قواعد اللعبة، مما دفع عددا ممن ينتمون للقاعدة إلى العودة إلى أوطانهم وزعزعة الاستقرار فيها، خاصة مع تغير الوضع الجيوسياسي، هذا بالإضافة الي تصاعد الهجمات الأمريكية على معاقل القاعدة وطالبان في باكستان وافغانستان، مما دفع أعضاء التنظيم للهروب الي دولهم مرة أخري وتكوين خلايا نائمة وتنفيذ عمليات إرهابية بصورة منفردة مستغلين إمكانات بسيطة، لإحداث ضجة اعلامية، وتحقيق أهداف تخدم التنظيم بصورة أكبر[5].

- مرحلة الجهاد المفتوح وأثرها في البيئة التنظيمية.

وتشكل هذه الظاهرة الجديدة جزءا من استراتيجية الجماعات الإرهابية في مرحلة "الجهاد المفتوح المصدر" والتي تلت شن الولايات المتحدة "الحرب على الإرهاب" التي أدت إلى تشتت خلايا هذه المنظمة حول العالم، ولم تقض بأية حال من الأحوال عليها، واحتاجت المنظمة لبديل بعد أن تعقبتها الضربات الأمريكية في مراكز عملياتها التقليدية في أفغانستان وباكستان واليمن، وعندها ظهر مخطط جديد لتغيير البنية الهيكلية لهذه الجماعات يتلخص في أن كل مسلم "يجب أن يمثل جيشا من رجل واحد". من هنا فالخبراء يقولون إن هذا هو الصراع الجديد الذي يواجه قوى الأمن حول العالم، فالمشكلة ليست في خلايا الإرهاب التقليدية، والتي يتوقع عادة أن تكتشف من خلال طرق الاستخبارات التقليدية، بل في الأشخاص الذين يعملون بأنفسهم بعد أن يصبحوا متشددين من خلال متابعة الخطب والمنشورات على الإنترنت, فكل المنفذين ليس لهم أي سجل أمني، وكلهم من طبقات متعلمة ميسورة، وينتمون للجيل الثالث من القاعدة، أي أن مظهرهم لا يدل على تدين أو تطرف؛ فهم لا يرتادون المساجد، بل تعلموا في الغرب، وبعضهم ولد فيه، والأهم من كل ذلك أنهم يجيدون استخدام تقنيات متقدمة. من ثَمَّ، فإن الإرهابيين لم يعد لديهم الحاجة للتواصل مباشرة مع قيادة المنظمة التي ينتمون إليها، أو استخدام الهاتف المحمول الخاص به أو البريد الإلكتروني لمعرفة بالضبط ما يتعين عليهم القيام به ومتى وتحت أي ظرف من الظروف. ويكفي أن يتم الاتفاق سابقًا مع المتلقي على نوع من الإشارات الدالة على نوعية العملية ومكانها، وهذا ما أسمته الأجهزة الاستخباراتية تقنية SCA (الإشارة،

الحالة، الفعل – (Signal, Condition, Action)[6].

- تنظيم القاعدة: نموذجًا للتغيّر في البنية التنظيمية.

يعتبر تنظيم القاعدة مثالا نموذجيًا على التطور من التنظيم الهرمي لتنظيم الشبكة مع شبكات أخرى متعددة ومتضامنة ذات طبيعة غامضة، التي تعمل من خلال التخطيط والعمل على نشر الرعب وإحداث نوع من الأضرار التي تحدث صدى إعلاميًا كبيرًا وفي الوقت نفسه تتحرك في شكل مجموعات صغيرة يصعب على القوات النظامية تتبعها والتعامل معها قبل ارتكاب هجومها المخطط. لقد تحول تنظيم القاعدة في واقع الأمر من النموذج المركزي الهرمي في تسعينيات القرن الماضي، الذي كان مركزه في السودان في بداية الأمر ثم بعد ذلك في أفغانستان، إلى نموذج شبكي يعطي حق امتياز (Franchise) (العلامة التجارية الإرهابية)، وهو متحصن في باكستان، للجماعات الجهادية المحلية في مختلف المناطق[7].

- ملامح استراتيجية داعش.

نستطيع من خلال ما سبق أن نحدد ملامح استراتيجية داعش كاستراتيجية تخريبية في المقام الأول بالمقارنة مع أية جماعة إرهابية أخرى، بما في ذلك تنظيم القاعدة. فهي تسعى من خلال بنيتها الجديدة لتدمير المنطقة وبناء واقع جديد يحقق مصالح دولية وإقليمية في المقام الأول، فالمزج بين الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوزيع السكاني على أساس طائفي سوف يجعلها من أخطر عوامل التهديد للاستقرار في المنطقة والعالم من خلال استخدام الأعمال الإرهابية[8]، وفيما يتعلق بالتمويل، فقد تم الاستيلاء على أموال البنوك في الموصل (تقدر قيمتها بين 800 إلى 1000 مليون دولار)[9]، وكذلك النفط، على الرغم من أنهم لا يستطيعون بيعه في السوق الحرة، إلا أنهم تمكنوا من القيام بذلك من خلال شبكة معقدة في السوق السوداء كانت موجودة نتيجة للحظر الذي فرضته الولايات المتحدة أثناء حكم صدام حسين. لقد تم تهيئة البيئة لتسهيل ظهور وانتشار هذه الجماعات الإرهابية، وإذا أضيف التحالف الذي نشأ مع جماعات متضامنة مثل بوكو حرام التي مدتها بالذئاب المنفردة التي أعدت للهجوم على أهداف في جميع أنحاء أوروبا إنما يعكس سيناريو غاية في الخطورة والتعقيد يصعب قياسه أو معرفة حجم تأثيره إذا لم يتم القضاء عليه في إطار تعاوني مؤسسي مشترك، كما يشير الجنرال بايستروس المدير العام لمركز الدراسات الاستراتيجية لوزارة الدفاع الإسبانية[10].

وهنا يجب الأخذ في الاعتبار عامل آخر مهم عند محاولة فهم التغير في الهيكل التنظيمي للجماعات الإرهابية والتغييرات التي حدثت في قيادتها، سواء كان هذا التغير ناتجًا عن إحلال جيل محل آخر أو من جراء العمليات الأمنية التي تؤدي إلى القبض على عناصر هذه الجماعات أو القضاء على قادتها، فقد أدى هذا إلى إعادة ترتيب الأولويات بالنسبة إلى هذه الجماعات

كما ألزمهم بالقيام بتعديلات كبيرة في هيكلها التنظيمي وجعله أكثر مرونة بخلق قيادات متعددة تقود مجموعات صغيرة مرتبطة بهدف واحد، ولكنها تعمل بشكل منفصل، وكذلك مراجعة توزيع مختلف الموارد والوسائل المتاحة للاستمرار في أعمالها الإرهابية. ومن المهم أيضا تسليط الضوء على دور عمليات الاندماج أو التفكك داخل هذه المنظمات؛ فقد أدى هذا إلى مزيد من المرونة والقدرة على المناورة والانتشار في شبكة تكاد تغطي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ شبكة قابلة للتفعيل عندما يتطلب الأمر ذلك.

- تصوّر محتمل لتطور أساليب التدريب واكتساب الخبرات في إطار البنية الحالية للجماعات الإرهابية:

بالنسبة إلى أية منظمة إرهابية يعد التدريب والإعداد هو النظام الذي يربط بين قدرات الأفراد والقدرة على تحقيق الأهداف. في الوقت نفسه ووفقًا للتغير نحو النظام الشبكي اللامركزي الذي يتطلب الحد من الاعتماد على مصدر واحد في نقل الخبرات والتقنيات، كان من المهم خلق وسائل تتيح التعلم لجميع الأفراد بشكل متساوٍ مع الوضع في الاعتبار عدم الاعتماد المفرط على المساهمات الفردية والعمل من خلال جهاز منظم يضع برنامجًا للتعلم واكتساب المهارات لتطور عملية التأهيل والتدريب ويضمن سلاسة التنفيذ والإشراف عليه بصورة مستقلة.

التعلم المؤسسي المنشود هو عملية تسعى من خلالها الجماعة الإرهابية الحصول على المعرفة التقنية الجديدة أو القدرات التكنولوجية التي تمكن هذه الجماعات من اتخاذ القرارات الاستراتيجية[11] والتخطيط التكتيكي والأنشطة التنفيذية التي تتناسب مع البنية المرنة الجديدة والمساحة الجغرافية المتسعة لمسرح عملياتها.

- المراحل الأربعة للتعلّم المؤسسي في الجماعات الإرهابية.

تعتمد الجماعات الإرهابية في التعلم المؤسسي لتأهيل العنصر البشري، على مراحل أربعة كما هو موضح في الشكل (1) يساعدنا على فهم طريقة عمل هذه المنظمات، وقد يساهم في تدخل أجهزة المخابرات لدول الشرق الوسط وأوروبا لكسر الحلقة في مرحلة من المراحل وعرقلة عمل هذه الجماعات أو القضاء عليها إذا تمكنوا من التعاون فيما بينهم. في الحقيقة هناك معلومات متاحة عن بعض الأنشطة مثل عمليات استقطاب العنصر البشري وتجنيده، أو الحصول على المعلومات وتداولها وتخزينها، وهو ما يجب أن تركز عليه الأجهزة الأمنية في إعاقة عمل هذه الجماعات بالإضافة للمواجهة المسلحة المستمرة، وقد يكون هذا أكثر فاعلية من إضاعة الوقت في محاولات أمنية لاختراق هذه الجماعات خاصة المحلية منها لأنها طريقة أصعب وغير آمنة على عمل قوات الأمن.

شكل (1)مراحل التعلم المؤسسي في الجماعات الإرهابية

- **اكتساب المعرفة والخبرات:**

في ظل البنية الجديدة أصبح هناك نوعان من المصادر التي تعتمد عليها الجماعات الإرهابية من أجل اكتساب المعرفة والخبرات لتأهيل وإعداد العنصر البشري:

أ- مصادر خارجية.

ب- مصادر داخلية.

يمكن إجمال المصادر الخارجية فيما يمكن لهذه الجماعات معرفته من استخدام التقنيات الحديثة المتوفرة على الشبكة العنكبوتية، كذلك التعاون بين المنظمات بعضها بعضًا، واللجوء لخبراء متخصصين سواء عن طريق التعاقد أو التهديد للحصول على التقنيات الحديثة والتكنولوجية الخاصة ببعض الأسلحة المتطورة والدوائر الإلكترونية، أما الداخلية فيمكن إجمالها في انتقال المعرفة من خلال الأفراد القدامى ذوي الخبرة، وإنشاء وحدات تدريب في عدة مناطق مختلفة واستثمار بعض الموارد في البحوث لتطوير الأداء.

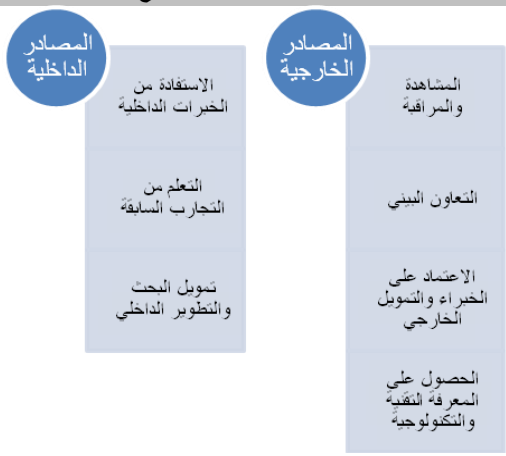

شكل (2) المصادر الداخلية والخارجية لنقل المعرفة والخبرات

أ- المصادر الخارجية

1. <u>المشاهدة والمراقبة:</u>

الحصول على التعلم من خلال مراقبة عمل وأنشطة الجماعات الأخرى، سواء في مسرح العمليات، وعن طريق النشر على وسائل التواصل المعاصرة، واستخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات التي تتيح تنفيذ أساليب وتكتيكات جديدة، ونقل مباشر للمعرفة عن غيرها من الجماعات الإرهابية. وليس من قبيل الصدفة، أن يشير مدير وكالة المخابرات المركزية الحالي أخيرًا، جون أوين برينان، أن التكنولوجيا الحديثة لوسائل الإعلام وساحات التواصل الاجتماعي تعظم من خطر هذه الجماعات وتعقد عمل أجهزة الأمن. ومن الجدير بالذكر في هذا المقام، وعلى سبيل المثال، الدليل الشهير الذي أثر بشكل كبير في جيل كامل من الإرهابيين في أوروبا تحديدا، والذي صدر في البرازيل في ستينيات القرن الماضي، وهو *"الليل حرب العصابات في المدن"*، قدم مؤلفه كارلوس ماريجيلا المشورة بشأن بعض التفاصيل التقنية المتعلقة بالمسائل العملية لكيفية إعداد الإرهابي، والنصائح والاستراتيجيات المتعددة التي تهدف للقضاء على الدولة من الداخل وشل مؤسساتها. وقد وجد هذا الدليل في منازل الإرهابيين في جميع أنحاء العالم. وبنفس الطريقة أعد تنظيم القاعدة أيضا دليل عمليات إرهابية واسعة النطاق. وتوجد أيضا العديد من مقاطع الفيديو على الإنترنت بها الكثير من المعلومات المتاحة وكان واحدا من أكثرها شهرة ذلك المقطع الذي أظهر الإرشادات التي تبين كيفية إعداد حزام ناسف في 27 دقيقة.

ومن المعروف أن منظمة ايتا في إسبانيا نفذت بعض الهجمات مستفيدة من تجارب الجيش الجمهوري الأيرلندي. ومع ذلك، فيمكن السيطرة على نمو هذه الجماعات عن طريق الحد من توافر مثل هذه المعلومات وتحطيم تلك الدائرة المعرفية المدمرة. لكن هذه المعلومات المتوفرة والتقنيات البسيطة تحتاج لمتخصصين على علم بكيفية الاستفادة منها لصعوبة استيعابها إلا من المتخصصين، لذلك سنرى أن هذه الجماعات تسعى للتعاقد مع متخصصين سواء من دول من شرق أوروبا أو الشرق الأوسط وإفريقيا[12].

2. <u>التعاون البيني:</u>

يمثل التعاون بين الجماعات الإرهابية في نقل الخبرات والتعلم للتقنيات والإستراتيجيات الجديدة، والأساليب أو الوسائل الفنية أحد الطرق لاكتساب الخبرات. فعلى سبيل المثال، في الماضي كان التعاون بين ايتا والجيش الجمهوري الأيرلندي واضحًا. الأمر نفسه ينطبق على تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى في المنطقة سواء المنبثقة عنها أو التي تتبع فكرها نفسه. فهناك أدلة على تبادل معلومات وأسلحة في بعض الحالات، وفي حالات أخرى هناك تعاون في تقاسم المعرفة وعمليات التدريب المشتركة. ولكن هذه الروابط ليست دائما سهلة كما أنها ليست دائما فعالة ولا تخلو من الصعوبات وعدم الثقة بين الطرفين. ومن بين المعوقات أو الحواجز التي تحول دون هذا التعاون نذكر الاختلافات الثقافية والمذهبية والعرقية أحيانا، ناهيك عن الاختلاف في الأهداف، ما يُعد نقطة ضعف يجب أن تُستخدم من قبل الأجهزة الأمنية للتقليل من هذا المصدر كما حدث في إسبانيا، على سبيل المثال[13].

3. <u>الاعتماد على الخبراء والتمويل الخارجي.</u>

تعتمد المنظمات الإرهابية على الخبراء الخارجيين بهدف سد الفجوة بين الحصول على المعرفة والاستفادة منها بالإضافة إلى نشرها بين وحداتها المنتشرة على مساحة جغرافية كبيرة. يتم هذا عن طريق تحديد الشخص المناسب وتحديد موقعه، ويتم تجنيد هؤلاء الناس مباشرة من قبل المنظمة، أو التعاقد مع استشاريين مدفوعي الأجر أو في أسوأ الأحوال للابتزاز أو التهديد والأقناع لتقديم العون أو القتل.

والأمثلة كثيرة على هذا، ففي الستينيات من القرن الماضي كان الجيش الجمهوري الأيرلندي مدرب على القتال لكن كان يواجهه مشكلة خطيرة متعلقة بنقص الأسلحة. فهو غير قادر على الحصول عليها من داخل أيرلندا؛ فتوجه للبحث في الخارج عن الأسلحة. ولكن لنقل الأسلحة بأمان كان لا بد من الاعتماد على خبراء يعرفون جيدا القواعد والقوانين التي تحكم التصدير والاستيراد والاتصالات الخاصة بهذه البضائع. فتم التواصل مع أفراد متعاونين من المجتمع الأيرلندي في الولايات المتحدة الأمريكية. في البداية فشل في أول عملية امتلاك

وشحن الأسلحة لعدم وجود خبرة كافية في هذا المجال. لكن تدريجيا ظهر الخبراء وأصبح الاتصال بهم أكثر استقرارا من قبل. تم إرسال السلاح "رشاش (Armalite)" الذي أصبح ذا شعبية كبيرة بحيث صار رمزا للكفاح المسلح في هذه الفترة. في غضون سنوات قليلة، أضحت هناك شبكة منظمة من الخبراء تعتمد عليهم المنظمة في توفير السلاح والتدرب عليه. بين عامي 1984 و1987، قام القذافي بالتبرع بكمية من الأسلحة إلى الجيش الجمهوري الأيرلندي. في البداية تم اعتراض الشحنات الأولى، في وقت لاحق، ولكن باستخدام قوارب صغيرة تم نقل الأسلحة بنجاح. كما ساهم هو نفسه في تقديم المال والعتاد لمنظمات متطرفة في إفريقيا والشرق الأوسط مازالت تنفق منها على عملياتها ضد مصالح بعض دول المنطقة والدول الأوروبية[14].

أمثلة أخرى من الماضي توضح أساليب ما زالت متبعة حتى الآن مع اختلاف بسيط في التفاصيل، تم توقيع اتفاق بين الجيش الجمهوري الأيرلندي وبين شخص يدعى ريتشارد جونسون للمساعدة في تصميم أجهزة تفجير متطورة، أو عندما قامت الجماعة الطائفية الدينية أومو شينريكيو اليابانية (ŌmuShinrikyō) بالتدريب مجموعة من أعضائها على الطيران في الولايات المتحدة الأمريكية دون اعتراض من أي جهة في هذا البلد[15].

في بعض الحالات، تتعاون دول معينة مع الجماعات المسلحة لتحقيق مصالحها، كما هو الحال بالنسبة لحزب الله مع إيران وسوريا والجيش الجمهوري الأيرلندي مع ليبيا أثناء حكم القذافي. كما اتهمت تونس أخيرًا تركيا بالتعاون مع داعش[16] لكن من الصعب الخوض في هذا الأمر خصوصًا عندما يكون الموضوع متعلق بالبحث العلمي فمن الناحية الأكاديمية التعرض لمثل هذه الموضوعات كالخوض في الرمال المتحركة.

مما يثير القلق أيضًا، ويحفز أجهزة الأمن في البلدان المتأثرة بظاهرة الإرهاب الخطيرة، على التعاون الوثيق ظهور حالات تثير قلقًا خاصًا يرتبط بهذا الموضوع؛ حيث وُجد أعضاء سابقون في القوات المسلحة وقوات أمن الدولة الإسبانية تتعاون مع الإرهابيين. كان هذا هو الحال مع محمد سعيد محمد، رئيس خلية داعش التي تم تفكيكها في سبتمبر 2014 في مليلية والناضور بالتعاون مع القوات المغربية في مجموعة عمل مشتركة. وكان شقيق محمد، ويدعى زكريا سعيد محمد قد خدم في الجيش الإسباني بين عامي 2007 و2010 في سلاح المهندسين (اللواء الثامن مهندسين بمنطقة مليلية). أضف إلى ذلك وجود عدد من الأشخاص تم القبض عليهم خلال 2015 و2016 بلغ عددهم 46 شخصًا من المتعاونين مع الإرهابين عن طريق تمرير معلومات ذات أهمية كبيرة عن الأجهزة الأمنية[17].

4. المعرفة التقنية والتكنولوجية:

توافقا مع التغير في طبيعة العمليات التي تقوم بها المنظمات الإرهابية وكذلك التغير في البنية الهيكلية نحو المرونة والتحرك في أعداد صغيرة مدربة على القيام بالأعمال الإرهابية أصبح اكتساب المعرفة العملية على استخدام تكنولوجيا الأنظمة الإلكترونية، وبعض الأسلحة المحددة للقيام بمثل هذه الأعمال السريعة هي أسرع وسيلة لزيادة القدرات الوظيفية للمجموعة إرهابية، ولكن هذا ليس بالعمل اليسير، بل يعتمد على خصائص التكنولوجيا المطلوبة، وقد لا تتوافر لمجموعة إرهابية معينة كل المعرفة اللازمة لتطوير عملياتها. إن الثغرات في هذا الصدد تزيد من مخاطر واحتمالات الفشل. ونتيجة لذلك قد تضطر المجموعة الإرهابية إلى اللجوء إلى معلومات إضافية من مصادر أخرى لاستكمال معارفهم أو المساعدة على ابتكار شيء تفاجئ به الأجهزة الأمنية[18].

وقد تجعل رعاية بعض الدول لبعض المجموعات الإرهابية أو المليشيات المسلحة هذه الوسيلة ناجحة خاصة في حالة حزب الله في لبنان والجيش الجمهوري الأيرلندي، ومع ذلك، فإن هناك صعوبة شديدة في الحصول على أسلحة معينة وتطويرها لأغراض إرهابية، من ناحية أخرى ساعد هذا على بطبيعة الحال على الاعتماد على التطوير الداخلي للقدرات على تصنيع الأسلحة أو تعديلها. ومن الأمثلة على هذا المروحيات البريطانية التي كانت تشكل مصدر ازعاج وخطر دائم لنجاح العمليات الإرهابية للجيش الجمهوري الأيرلندي حتى حاول في إطار جهوده الرامية إلى حل هذه المشكلة إنشاء فريق للبحوث الخاصة لتطوير الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التعلم واكتساب الخبرات لإنتاج صواريخ خاصة بهم تستطيع مواجهة الطائرات المروحية. مثال آخر متعلق بتطور العبوات الناسفة. بدأ الجيش الجمهوري الأيرلندي استخدام المتفجرات المصنوعة من بعض المسامير، المتفجرات البلاستيكية وفتيل لإشعال القنبلة. وبحلول عام 1991 كانت القنابل بالفعل متطورة ومعقدة أكثر من ذلك بكثير وشملت تفجيرًا عن بعد وذلك لتجنب الكشف عن الفاعل من قبل السلطات وتم هذا التطوير في البلد سابق الذكر، وربما نقلت هذه الخبرات عن طريق وسطاء لمناطق أخرى من العالم[19].

وليس بغريب مع وجود مثل هذه التجارب السابقة أن يتم ذلك مع الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فالخبراء من جميع أنحاء العالم منهم من يبيع نفسه من أجل المال أو له نفس التوجهات الراديكالية المماثلة لتوجهات هذه الجماعات أو مهدد منها. وهناك من الدول التي لديها خططها ومصالحها في مناطق متفرقة من العالم تستخدم هذه الجماعات والحركات لتنفيذ مآربها مرة مهيّئةً البيئة لها لتنشط ومرة أخرى ميسرة لها الحصول على ما تحتاجه من إمكانيات لتحقق اغراضها.

ب- المصادر الداخلية:

1. الاستفادة من المعرفة والخبرات الداخلية ونقصد بها:

المعرفة المنظمة الموروثة من قياداتها وعناصرها الأصلية. هذا النوع من المعرفة أمر بالغ الأهمية في تطور التنظيم الإرهابي ويوفر سبيلًا للتعلم من الخبرات المتراكمة للمجموعة الإرهابية. لكن مع نمو المجموعة واتساع الرقعة الجغرافية بات الأمر يتطلب نوعًا من تنظيم عملية التدوين والتوزيع على العنصر البشري المدرب على عمل الخلايا الإرهابية، لهذا بدأ الإعداد لعناصر تم نقل خبرات إليها في بعض الدول الأوروبية والأسيوية لتغطية الحاجة من القادرين على توظيف المعرفة من خلال الخبرة العملية، وللتغلب على اتساع مسرح العمليات وتنوعه.

وكانت هذه المعرفة الأساسية، على سبيل المثال لا الحصر، مدونة وتنقل بشكل علمي لتعظيم قدرات الجيش الجمهوري الأيرلندي وقد حدث الشيء نفسه مع غيرها من الميليشيات من الاعتماد على الخبرة المكتسبة وإعادة توزيعها من قبل المؤسسين لحزب الله والخبرات المكتسبة في الحرب السوفياتية الأفغانية التي كتبها أسامة بن لادن ومازال يتم تداولها والاستفادة منها من قبل داعش وتوابعها حتى الآن في محاربة الجيوش النظامية[20].

2. التعلم من التجارب السابقة:

يمكن للمجموعات الإرهابية تحسين مهاراتها وتحديد السبل لتحقيق نتائج أفضل، وتعظيم قيمة جهودهم التدميرية ويحدث هذا عادة بشكل تلقائي وليس عن طريق التخطيط، وبتطبيق نظام الدروس المستفادة من التجربة والخطأ بالإضافة إلى القدرة على تخزين المعلومات وتداولها ومن تراكم الخبرة يتم تطوير الأداء على مستوى كل خلية من الخلايا الإرهابية. ومن أمثلة الاستفادة من الخبرة في مسرح العمليات أو ما يطلق عليه أمنيا الخبرة المباشرة الميدانية، ففي الماضي قام الجيش الجمهوري الأيرلندي بتصحيح أوجه القصور في أجهزتهم المتفجرة لجعلها أقل خطرا على أفراد المجموعة الإرهابية بعد أن فقد حوالي 120 عضوا بسبب قلة خبراتهم بالعبوات المتفجرة وتلاعبهم بها في بعض الأحيان دون العلم بأخطارها وعدم دقتها. فعلى الرغم من أن عملية صنع قنابل يمكن أن توصف بالبسيطة، وهامش الخطأ فيها صغيرا جدا، لكن هناك خصائص للمواد المكونة لها غير معروفة للجميع[21].

مثال آخر عن التطور الناتج من التجارب وتطوير الأداء، هو المقاومة الشيشانية التي تحولت من تكتيكات حرب العصابات إلى التكتيكات الإرهابية للتغلب على نقطة الضعف المرتبطة بقلة عدد عناصرها البشرية. فتعلم الإرهابيون الشيشان من عملية احتجاز الرهائن في مسرح دوبروفكا عام 2002 حيث استخدمت قوات مكافحة الإرهاب الروسية الغاز الذي جعل الجميع يفقد وعيه وتم اقتحام المسرح، لذلك كان أول شيء فعلوه في مدرسة بيسلان 2004 هو كسر

النوافذ لتقليل أثار الغاز وهنا يجب وضع هذا في الاعتبار في مكافحة مثل هذه الجرائم من قبل الجهات المختصة[22].

3. تمويل البحث والتطوير الداخلي:

من غير المألوف أن تخصص جماعة إرهابية جزءًا من مواردها لدعم بحوث تطوير أنشطتها وابتكار أساليب جديدة وتحسينها، لكن مع تطور البنية الخاصة بهذه الجماعات ولا سيما تلك المدعومة من الخارج أو من قبل دول معينة، قد تكون قادرة على تخصيص موارد لبحوث التطوير تشمل بناء أسلحة جديدة أو تحسين أساليب قتالية. ويكفي النظر في تطوير أساليب الخداع للأجهزة الأمنية في الأحداث الأخيرة في فرنسا، أو عدم التمكن من توقع الهجوم على المواقع العسكرية والأمنية في سيناء. وقد يقوم خبراء من داخل المنظمة أو أفراد يتم التعاقد معهم هم ضباط سابقون من دول في الشرق الوسط مثل العراق أو سوريا أو دول أوروبا الشرقية. ففي الماضي القريب هناك أمثلة على هذا، فعلى سبيل المثال، من المعروف أن المجموعة الإرهابية أومو شينريكيو المتطرفة اليابانية قامت بسلسلة من الاختبارات التجريبية مع الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وبالمثل، استثمر الجيش الجمهوري الأيرلندي جهودا كبيرة لتطوير وتصنيع أسلحة خاصة بهم للتخفيف من ندرة الأسلحة وصعوبة الحصول عليها. كان حزب الله مثلا يفضل الاستثمار في تطوير القدرات الاستخباراتية وتجنيد العناصر للتعاون معه. ومن الواضح من الدراسات الأمنية أن الجماعات الإرهابية تفضل التطوير من الداخل وعدم الاعتماد على المستشارين أو الخبراء من الخارج إلا في أضيق الحدود، وهذا يمكن تفسيره في إطار تجنب المخاطر المحتملة أو لكونهم من التابعين أو المتعاونين مع قوات الأمن للدول المكافحة للإرهاب[23].

- معالجة المعلومات:

يوجد الكثير من المعلومات عن المصادر المحتملة للتعلم والتطوير في ظل البنية الجديدة للجماعات الإرهابية، بينما لا يوجد معلومات كافية عن كيفية معالجة هذه المعلومات وتشفيرها وطرحها على عدد كبير من العناصر البشرية في بعض الأحيان من دول مختلفة بل منهم من لا يتحدث العربية لكي يتمُ العمل بفاعلية وفي التوقيت المناسب. فعامل الوقت مهم والقدرة على استيعاب المعلومات في غضون فترة زمنية قصيرة هو واحد من مفاتيح عملية التعلم في ظل بنية هيكلية لامركزية.

- التوزيع وتداول المعلومات:

إن الحصول على المعلومات ضروري ولكنه ليس كافيًا للتعلم المنتظم. لذلك ينبغي أن يتم تفسير هذه المعلومات وفقا لرؤية وأهداف الجماعة وتوزيعها وتخزينها بشكل صحيح لتحقيق هذا

الغرض. فمع الزيادة في المرونة هناك زيادة وتعقيد في الإجراءات المتعلقة بالأنواع مختلفة من المعرفة المطلوبة للتدريب والإعداد من خلال التوزيع الفعال لما يجب القيام به داخل المنظمة وتوابعها.

ويتم الاحتفاظ بالمعارف المهمة والمتعلقة بالإعداد والتدريب في شكل مادي، سواء الوثائق والخطط أو التعليمات على الأجهزة التكنولوجية التي يمكن توزيعها بسهولة نسبية. وهذا قد يسهل عمل الأجهزة الأمنية في اختراق هذه الأجهزة والحصول على المعلومات اللازمة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن توافر الموارد على شبكة الإنترنت مثل كتب التي تصف بالتفصيل وصفات عن كيفية إعداد أنواع مختلفة من المفرقعات واقتراحات حول كيفية الحصول على المواد الكيميائية اللازمة لتصنيع المفرقعات أو بعض المهارات لكيفية عمل القرصنة الإلكترونية، هذا كله ومنذ فترة طويلة يسبب قلقًا للأجهزة الأمنية التي تخطو للأسف متأخرة بضعة خطوات خلف هذه المنظمات.

ومع ذلك، فهناك صعوبات كبيرة لدى هذه الجماعات ناتجة عن عدم توافر القدرة على نقل الخبرات التي تتطلب وقتًا طويلًا من التدريب نتيجة لكفاءة أجهزة الأمن في القضاء على معسكرات التدريب ونقل الخبرات بشكل مباشر. فالمعلومات التي يتم ترويجها على وحدات الجماعة الإرهابية قد تعلم الإرهابي خصائص السلاح الذي سوف يقوم باستخدامه لكنها لن تتيح له الفرصة للتدرب على استخدامه في الظروف المختلفة والتعامل معه بكفاءة وهذه من نقاط الضعف التي يجب التركيز عليها لإجهاض ما يمكن إجهاضه من الإعمال الإرهابية أي التركيز على كسر حلقة التدريب وفرص الاستفادة من التراكم المعرفي الإجرامي.

وللتوضيح نعطي مثالًا من الخبرات الماضية وحالة تطور الخلايا الإرهابية واتباع اللامركزية في الأداء على حد سواء، وبالنسبة لايتا أو الجيش الجمهوري الأيرلندي، في بعض الأحيان يتم زرع الخلايا المتخصصة للقيام بالمهام التكتيكية أو اللوجستية ويقوم كل عضو من الأعضاء بالسيطرة على منطقة عمليات معينة. ولكن عندما تقوم الأجهزة الأمنية بالقبض على عضو وتصفيته، تتحول الخلية لخلية غير مكتملة تعرقل تنفيذ مهام أو أهداف باقي الأعضاء، وتصبح غير قادرة على تلقي مساعدات جديدة أو دعم من قيادة. لهذا أجبرت الجماعات الإرهابية أفرادها على التدرب بشكل يمكن أن نسميه "الأفراد متعددة المهام"، أي تلك التي لا يقتصر عملها على أداء مهمة واحدة بل القيام بعدة مهام في الوقت نفسه، وبالتالي تكون مكتفية ذاتيًا، أصبحت الخلايا أكثر استقلالية وأقل اعتمادا على الهيئة المركزية حتى عندما كان لديهم خسائر غير متوقعة. لذلك كان للجيش الجمهوري الأيرلندي برنامج تدريبي لمدة عامين من أجل تعليم أعضائه المهارات ذات الصلة بالمهام المتعددة. وكان برنامجًا مكثفًا للتدريب على

المهام المتعددة بما في ذلك اختيار السلاح، وجمع المعلومات عن الهدف بل وتحديد طرق التنفيذ. لذلك يجب على الأجهزة الأمنية التنبه لهذا التحول والتطور السريع والبدء في التفكير في كيفية التعامل معه بل محاولة إجهاضه؛ فهناك خلايا في منطقة الشرق الوسط بدأت في القيام بمثل هذا التطوير في الاداء خاصة في سيناء[24].

- التخزين واسترجاع المعلومات الخاصة بالتعلم:

لوحظ قيام الجماعات الإرهابية بتخزين المعلومات للتأكد من إمكانية الوصول إليها في المستقبل. ومن بين المعلومات المخزنة عادة ما تشمل:

- الطقوس والرموز: ثقافة المجموعة تلعب دورا هاما في تحديد أنشطتها وأيديولوجيتها.
- الهيكل التنظيمي للجماعة.
- المبادئ التوجيهية المعمول بها: دليل الإعداد الخاص بالعمليات والإجراءات التي يجب إتباعها في العمليات مشتركة.

هذه العملية تعد من أخطر العمليات بالنسبة للجماعة الإرهابية، والأنفع بالنسبة لأجهزة الأمن حيث تستطيع معرفة الكثير من المعلومات. ونود هنا أن نشير إلى أهمية الاعتماد على خبراء في هذا المجال والاستثمار فيهم لأنهم يستطيعون تجنيب القوات الأمنية الكثير من الخسائر، ووأد العمليات الإرهابية قبل حدوثها أو التقليل منها على أقل تقدير، فمنذ أن تمكنت قوات الأمن الإسبانية من القبض على بعض العناصر في مدن مختلفة، وعن طريق المعلومات التي حصلوا عليها من أجهزة الحواسب تم إحباط العديد من العمليات كما حدث من قبل مع هذا النوع من المعلومات والسجلات التي وجدت وكان لها دور هام جدا في مكافحة منظمة ايتا. منذ وقت قريب حاولوا تخزين المعلومات الحساسة في السحابة الإلكترونية ولكن سرعان ما اكتشفوا سهولة اختراقها من جهاز الشرطة الجنائية، لذلك في الآونة الأخيرة أصبح من المألوف استخدام عبارة " بدون تخزين" – "بدون مخاطر" هي الأسلوب الجديد المعتمد لديهم[25].

ثانيا: القيود الداخلية والخارجية على الدولة القومية: الدولة والعولمة وظاهرة الإرهاب:

وفقا للنظريات الكلاسيكية، هناك ثلاث أركان أساسية يجب توافرها لدى أية دولة هي: الأرض أو الإقليم والشعب وحكومة فعالة أي تتمتع بالسلطة التي تمكنها من القيام بوظائفها، ومن المعلوم أن توافر الأرض والشعب دون وجود حكومة فعالة قوية في أدائها لوظائفها ينتج عنه دولة فاشلة تنعكس على العنصرين الآخرين فتتحول منطقة من العالم إلى مساحة من الفشل هذه المساحة هي الأرض الخصبة للمطامع والمصالح سواء الداخلية أو الخارجية، فهي

تتحول لتربه خصبة لنمو الإرهاب سوء بما يتوفر فيها من عوامل مغذية له أو ما يضاف لها من مغذيات صناعية من أصحاب المصالح والمطامع.

في المجال الأمني ، وهم (الدول) يكافحون للحفاظ على احتكار استخدام القوة، وتوفير الأمن من التهديدات الخارجية والداخلية، ومراقبة الحدود والأراضي، وضمان النظام العام وتوفير الحماية من الجرائم. في المجال السياسي، فإنها تفتقر إلى المؤسسات الشرعية الحاكمة التي توفر الضوابط على السلطة السياسية، وحماية الحقوق والحريات الأساسية، ومساءلة القادة، وتقديم العدالة النزيهة والإدارة الفعالة، والسماح بمشاركة في الحكم. في المجال الاقتصادي، فإنها تجهد لتنفيذ السياسات الأساسية للاقتصاد الكلي والمالية وعدم وجود مناخ قانوني وتنظيمي يؤدي إلى ريادة الأعمال، والمؤسسات الخاصة، التجارة الحرة، وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، تشجيع الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي. وأخيرا، إنهم غير قادرين أو غير راغبين في تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها من خلال الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى"[26]

ففي الدول ذات البنية المؤسسية المضطربة يوجد هناك دوائر بديلة متغلغلة في ثنايا الدولة وموازية لمؤسساتها الرسمية بدرجات متفاوتة، على الرغم من أنه يفترض في الدولة، التي تعتبر الإطار المنظم والمحافظ على المجتمع، أن تتمتع بكامل السيطرة على أراضيها وعلى العنصر البشري الذي يقطن هذه الأرض وتقديم الخدمات التي يحتاجها كافة. وهنا لا نقصد لامركزية السلطة مثل الفدرالية، ولكن نقصد بالدوائر البديلة تلك الأنشطة التي يقوم بها بعض الجماعات البشرية داخل الدولة لإدارة مصالحهم أو للقيام بدور الدولة في تقديم الاحتياجات بشكل يجعلها متاحة فقط لشريحة من المجتمع وهي القادرة على الحصول عليها، لدرجة إقامة مؤسسات موازية لمؤسسات الدولة، يصل بعضها إلى درجة من الشرعية كتلك التي تتمتع بها مؤسسات الدولة نفسها.

هذا النوع من الدول يصلح لكي يكون بيئة منتجة للإرهاب فعندما ينحصر دور مؤسسات الدولة في محاربة الإرهاب عسكريًا وأمنيًا، ولا ننقص من أهميتهما على الإطلاق، وكذلك الاعتقاد بإمكانية القضاء على الإرهاب عن طريقهما فقط، وإغفال العوامل الأساسية ونقاط الضعف في مؤسسات الدولة، التي هي كل لا يتجزأ، فهذا هو الخطأ الأكبر. فالاستبداد والقهر والجهل الناتج عن القصور في العملية التعلمية، على سبيل المثال لا الحصر، يعد نوعًا من الإرهاب، أي

الإرهاب الذي ينتج عن القصور في أداء الدولة. هذا النوع المسكوت عنه هو أحد أهم الأسباب في إنتاج الإرهاب الأسود المدمر. هذه العلاقة الوثيقة بين قصور الدولة في القيام بكامل مهامها، التي لا تخفى على أحد، ينطوي على تقصير في حق المجتمع تقصيرًا يولد العنف تجاه المجتمع من قبل الدولة الراعية لمصالحة من ناحية و من ناحية أخرى عنف بين فئاته المختلفة ناتج عن سوء توزيع الخدمات وتلبية المصالح بشكل انتقائي فتنتشر ثقافة العنف كما حدث في العراق وسوريا، على سبيل المثال، وربما يمتد لدول أخرى غير مدركة لأهمية تواجد الدولة بصفتها راعية لمصالح المجتمع ولا سيما للفئات الأكثر احتياجًا، وإنها ليست شركة في منظومة العولمة التي حاولت وما زالت تسعى لتحويل الدولة لفرع من شركة عالمية لإدارة هذا العالم. فالدولة الحديثة كان لها دائما أهمية نسبية وسلطة فيها لا تتأثر بوجود دول أخرى، لكن مع مرور الوقت دخلت في صراع خفي مع شركات لها قوة تفوق قوتها في إطار ما يسمى بالعولمة، أي فرض نموذج سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي واحد دون الوضع في الاعتبار تفاوت الإمكانيات وتعدد الاحتياجات.

"فالدول الفاشلة اليوم، مثل أفغانستان وسيراليون، والصومال، غير قادرة على ممارسة السلطة داخل حدودها، ولا يوجد سيطرة للحكومة على الأرض. هذا الوضع يعتبر أمرًا مقلقًا للنظام العالمي، وخاصة لنظام دولي يعول حقًا على قدرة الدولة على السيطرة على أراضيها وممارسة السلطة في حدودها "[27]

والقانون الدولي العام كما هو معروف غير ملزم فلا توجد دولة يمكن أن تجبر دولًا على احترام القانون الدولي العام، يجب أن يتم هذا بمحض إرادتها، فالقانون الدولي العام هو مجموعة من القواعد القانونية التي تهدف لتنظيم العلاقات بين الدول ومنظمات المجتمع الدوليّ كالمنظمات الدوليّة مثلًا، وفي الواقع لا توجد آليات للضغط أو الإكراه يمكن استخدامها وقت اللزوم. باختصار، القانون الدولي طوعي، ولكن ليس تماما بمعنى أنه يطبق فقط على الدول الضعيفة عسكريا والتي يمكن أن يشكل ضدها تحالف من مجموعة من الدول لإجبارها على الخضوع لرغابتهم التي يعطونها الطابع الدولي.

فنحن نعيش في عالم يتجه نحو العولمة اقتصاديا، والتجانس الثقافي، وعلى نحو متزايد التجانس الاجتماعي، ولكنه منظم بطريقة عشوائية لأنه في طريقه لهذا لا يوفر بديلًا للدولة ويدمر الهوية والحس الوطني والأهم الدولة ذاتها، بل يسعى لإدارة العالم بأسلوب الشركة بالربح

والخسارة بدءً من طرح تساؤل غاية في الخطورة: هل تعليم الجميع بالتكلفة نفسها مجزٍ أم يجب توفيره لفئة معينة فقط ينتظر منها أن تنتج ما يعوض المستثمر فيها؟

"ولذلك، فإن نقطة البداية في هذا البحث قد تبدو غاية في التناقض الأساسي الناجم عن ظاهرة العولمة، أي التناقض بين آليات السوق والمجتمع المدني (الذي يسعى للتطوير نحو العالمية) وبين المقاومة والمعارضة من قبل الدول (التي تسعى لتظل وطنية)"[28]

يجب علينا إذن تجاوز الجدل حول الوطنية والعولمة والسعي لإيجاد صيغة عالمية تشرك الجميع ولا تستثني أحدًا، فنحن جميعا في احتياج لبعضنا بعضًا لمواجهة المخاطر والتهديدات والتحديات الجديدة التي تفرضها التحولات الناتجة عن حالة التطور السريع الذي يصعب إيقافه أو حتى ابطأه، وكذلك الدول بمؤسساتها التي لا غنى عنها غير قادرة على مواجهة هذا كله وحدها بل هناك احتياج كبير للتعاون في إطار دولي، لأنه السبيل الوحيد للقضاء على الإرهاب. التعاون المقصود يشمل جميع القطاعات وليس العسكري أو الأمني فقط.

حقيقة الأمر هذه الورقة ليست مخصصة لعرض آثار العولمة على قدرة الدولة في مواجهة التحديات التي تفرضها الظاهرة الإرهابية، لكن نعتقد أنه من المناسب وفي حدود ما هو متاح التعبير عن بعض التغييرات التي أحدثتها للتدليل على القيود المتزايدة على قدرة الدولة ومؤسساتها والعملية الممنهجة لإجبارها على القيام بدور، وفي القوت نفسه سواء عن قصد أو بدون، وضع الكثير من المعوقات في طريق القيام بهذا الدور الحيوي.

تتحدث بعض الدول من ذوي المصالح الدولية عن الإدارة العالمية الناتجة عن إرادة عالمية لتحقيق السلام وكأداة لاتخاذ قرارات من أطراف متعددة على المستوى التنظيمي والإداري (غير السياسي) ويتوقعون حدوث ذلك في ظل عدم وجود حكومة عالمية معترف بها ومعبرة عن الجميع دون استثناء[29]. وهنا نعتقد أن هذا الحل التعاوني أو المشترك الذي يراد له أن يكون رسميًا لا يجب أن يجعلنا نغفل عن أهمية الدولة التقليدية الحديثة وأهمية تواجدها لمواجهة التهديدات النابعة منها والموجهة إليها من داخل ومن خارج حدودها.

تلك الدولة التي يطلب منها القيام بدور هي ذاتها التي توضع في مواجهة مع حدود مادية يصعب السيطرة عليها، وسماء معرفية مفتوحة نتيجة لتطور وسائل النقل والاتصالات التي أصبحت أرخص وأسرع وأوجدت مجالًا اجتماعيًا عالمي يربط بين الناس. هويات جديدة تصنع وتظهر على الساحة منها الدينية المذهبية أو العرقية القديمة التي تكسبها البيئة المضطربة

والمصالح الإقليمية والدولية قوة. النظرة إلى العالم تتسع نحو مفاهيم اجتماعية وثقافية ودينية جديدة على هذه المنطقة من العالم، يولد من رحمها مجتمع له سلسلة من التصورات المستحدثة عن هويته التي سوف تستدعي بلا شك تغير في جغرافية المنطقة وهو عبء لا تتحمله أية دولة من دول منطقة الشرق الأوسط، حتى مصر، وهي الدولة الأقدم والأقوى اجتماعيا وثقافيا وعسكريًا، إذ تعاني بشكل لم يسبق له مثيل من جراء هذه الحرب المفتعلة والتي تأخذ شكلًا من أشكال الإرهاب المدمر للشعوب والدول بطبيعة الحال.

أما على المستوى الاقتصادي كمثال آخر، تقرر أن على الدول (رسميًا) أن تتبع نموذجًا اقتصاديًا مؤسسًا على مناهج الليبرالية الجديدة، مع وضع المنافسة والقدرة التنافسية كركائز أساسية لهذا النظام الذي يجب على الدولة، التي تقدم فيه خدمات عامة وتوفر الحماية والأمن، أن تنافس شركات عالمية سمح لها أن تنافس الدولة في وظائفها. في هذا النموذج، هناك دول تصنف على أنها دول رابحة ودول خاسرة لا تحقق أرباحًا. وبالإضافة لذلك، يتم تنشيط جهات غير رسمية أي غير حكومية وتمكينها للحصول على النفوذ والسلطة والقدرة على استخدام آليات الدولة من احتكار بعض الخدمات والتعاون فيما بينها لتحديد سياسات دولة أو مجموعة من الدول لصالحها هي. هذا يمكن تفسيره فقط في إطار خلق نوع من عدم التكافؤ وعدم المساواة، أو على الأقل، كما يشير ريتشارد هيججوت (Richard Higgot) أنه يمكن إدراكه كنوع من اللامساواة الكاملة حتى من الناحية السياسية أيضا[30].

تأتي في هذا السياق العولمة الاقتصادية لتطرح تساؤلًا مهمًا للمناقشة على المستوى السياسي حول الدور الذي ينبغي للدولة الوطنية القيام به في هذا العالم الذي يزداد ترابطا عشوائيا وغير منتظم. فالاتجاه في السنوات الأخيرة يظهر أنه على الرغم من وجود اختلافات في مواقف الدول من ظاهرة العولمة وتأثيرها على قدرة الدولة في مواجهة التحديات وعلى رأسها الإرهاب، هناك إجماع على أن النموذج الرأسمالي الليبرالي الجديد يسعى إلى أن يكون هناك "الكثير من سوق في مقابل القليل من الدولة"[31]. فكيف لقوى السوق أن تواجه الإرهاب؟ كيف تواجه الإرهاب الشركات العابرة للقارات؟ هل ستقضي على الجهل والأفكار الراديكالية من خلال تفعيل التعليم المتميز ونشر الثقافة أو الحفاظ على التراث الإنساني الذي يدعم هوية الفرد ويشكل انتماءاته؟

في نهاية المطاف التوجه نحو القرية الكونية قد يقضي على الدولة الوطنية ويتغلب

عليها، فعلى الرغم من تراجع دورها لا تزال قوية فيما يتعلق بالنواحي الأمنية والعسكرية، وهشة بشكل يدعو للقلق فيما يتعلق بالتعليم الذي يفضي لتناغم مجتمعي ويرتقي بالعنصر البشري أخلاقيًا وعلميًا وكذلك الثقافة والخدمات العامة، فالخصخصة قد عرضت هذه الخدمات للتدهور وهي هامة دون شك للقضاء على البيئة التي تنتج الإرهاب[32] حتى العنف لم يعد حكرا على الدولة في كثير من الأماكن في العالم، والاستمرار في خصخصة خدمات كتعليم والثقافة والأمن في المستقبل القريب وجعلها خاضعة لقوانين السوق أخطر على البشرية من العنف والدمار الذي يولده الإرهاب.

"وبشكل عام، فأن الخصخصة التدريجية للأمن تمثل تحديًا لنموذج الدولة الوطنية. ومن الملاحظ أن هذه الظاهرة المرتبطة بالعولمة تتماشى مع التغييرات التي تحدثها والدول ليست في مأمن منها."[33]

هذا الاتجاه المتزايد نحو الخصخصة، وبيع ممتلكات الدولة، وإخضاعها لقوى السوق، وفقدان والدولة الوطنية الحديثة لخصائصها، وتزامن هذا مع تزايد القوة التنافسية المتنامية لكيانات كونية غير حكومية للقيام بما كانت تقوم به الدولة وقد يمتلكها الأفراد أو عبارة عن شركات متعددة الجنسيات أو جماعات الضغط السياسية والجماعات الإرهابية كل هؤلاء يشكلون أشكالًا جديدة مما كان موجودًا في الحقبة الاستعمارية أو يمكن القول إنها الأدوات الجديدة للسيطرة لكن مع قدرة متزايدة على التأثير وعلى استخدام القوة الصلبة منها أو الناعمة لتحقيق أهدافهم بشكل لم يسبق له مثيل[34].

نجد هنا أن الأشكال الجديدة للإرهاب، والتي لها طابع غير متجانس إنما تكشف عن الوجه الأخر للعولمة، أي هي من سلبياتها التي يجب أن تقف الدولة على حلول لها وبالتعاون مع دول أخرى. فالإرهاب يستخدم الآليات والتقنيات الحديثة المتاحة في ظل العولمة لتحقيق أهدافه، فالعولمة تفكك الدولة وتجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، نتيجة للمنافسة التي تحدثنا عنها فيما سبق، والإرهاب لأسباب أخرى أيضا يحارب الدولية الوطنية ويسعى لتفكيكها. تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الإرهاب في الوقت الراهن نشأ في بيئة محلية لكن أصوله وأسبابه أو ما ينتج عنه له تأثير كوني أو دولي. والدليل على هذا أن الجماعات الإرهابية، خاصة المصنفة على أنها إسلامية، منتشرة في أكثر من مكان في العالم وتنفذ مخططاتها في اثنين أو أكثر من الدول وفي الوقت نفسه[35].

تغيرت بالمثل الحروب شأنها في ذلك شأن الإرهاب، فلم تعد الجيوش النظامية هي الفاعل والأكفأ لخوض الحروب الجديدة. فالصراعات العسكرية لم تعد بين جيشين نظاميين أو من خلال وكلاء بل أضحت أكثر تعقيدا فأصبح هناك متمردون ضد الدولة وميلشيات وجماعات مسلحة وخلايا إرهابية نائمة ومستيقظة كلها تستخدم كأداة لسياسة عالمية تسعى عن طريق تفكيك الدول لخلق واقع جديد يخدم مصالحها مستعينة بالإرهاب المنهجي وبخلق هويات تبحث عن حكمًا ذاتيًا.

أما الحروب بالوكالة والتي تستخدم فيها قوتان متصارعتان أطرافًا ثالثة لا ترتبط بأي دولة فقد ساعدت على انتشار الإرهاب الدولي حيث إنه الأمثل، فهو أكثر حرية ولا يخضع لأية قوانين بل يستطيع فعل أي شيء في أي مكان. وقد خلق هذا حلولًا للنزاعات الحدودية الجديدة فأعطى الفرصة لتنظيم ما للاعتداء على الدولة المراد تعديل حدودها تحت مظلة أيديولوجية أو عرقية على سبيل المثال، الدولة الإسلامية وغيرها من الجماعات الأكثر أو الأقل تنظيما تقوم بهذا وسيناء نموذج لهذا النوع الجديد من النزعات[36].

تستخدم هذه المجموعات قواعد العولمة وتستفيد من أدواتها وآلياتها وتكمن قوتها في القدرة على تفتيت الدول والتأثير في اقتصادها وإضعافها عن طريق إمكانية توليد مساحات فارغة من السلطة من ثَمَّ إفشال الدولة نفسها، وزرع بذور التطرف في غياب المؤسسات الفعالة في الإدارة والتنظيم في البلدان التي تعاني من الإرهاب[37].

الخاتمة:

عرضت هذه الورقة البحثية الترابط بين الخطر الذي تشكله بعض الجماعات الإرهابية من خلال تطوير أدائهم وقدرتهم على التعلم، حتى من أخطائهم. كما يوضح هذا العمل كيف أن عمليات التعلم واكتساب الخبرات ليست بسيطة على الإطلاق فمن الأمثلة التي تم عرضها تلاحظ مساحة العلاقات التي يمكن أن تمتلكها هذه الجماعات مع دول أو مؤسسات لها مصالح في وجودها. فعملية الإعداد ليست بسيطة لا للجماعات الإرهابية في محاولة للقيام بها، ولا للمحللين الذين يكرسون جهودهم لفهم لها. لذلك هناك مجموعة الملاحظات التي يمكن استنتاجها من عرض أسلوب هذه الجماعات في اكتساب الخبرات والتكيف مع التغيرات وتمثل نقاط ضعف يمكن الاستفادة منها:

- **صعوبة في العملية الإجرائية وتوزيع المعلومات على نطاق واسع في نطاق التنظيم الذي وسع من نطاق عملياته وبين الحفاظ على السرية اللازمة.**
- **صعوبة في إحداث توازن بين أهمية المهارات الفردية والتنظيمية والتعامل مع نوعية جديدة**

من الأفراد المرتزقة من عدة دول يصعب التنسيق بينهم.

- صعوبة في استيعاب كل القدرات الاستراتيجية والتكتيكية والوظيفية نتيجة للتوسع في نطاق العمليات.
- صعوبة في التحكم في التدريب الاستراتيجي على مستوى المجموعة الإرهابية وتعزيز هذا التدريب التكتيكي على مستوى الخلايا المنتشرة في مناطق متعددة.

لذلك فإن فهم العوامل التي تساهم في التعلم من المنظمات الإرهابية وتحديد الصعوبات التي تواجه تلك الجماعات أمر بالغ الأهمية في محاولة تكثيف الجهود لتقويض أو هزيمة هذه الجماعات الإرهابية.

تستخدم كل مجموعة إرهابية أشكالًا مختلفة من التعلم والاستراتيجيات والتدابير لذلك يجب أخذها بعين الاعتبار لنجاح عملية المكافحة، ومن هنا فإن تحليل بنية وتنظيم الجماعات الإرهابية من خلال أساليب التعلم وكيفية اكتساب الخبرات وشبكة العلاقات التي تستفيد من وجودها يعتبر مفيدًا

لعدة أسباب:

أولًا: لأنه يساعدنا على فهم التغيرات في سلوك المنظمة، لأن معرفة كيف يمكن تغيير الأساليب التي يستخدمها الإرهابيون أمر ضروري في مكافحة الإرهاب، ويسمح لصناع السياسة الاستجابة بشكل مناسب لهذه المشكلة.

ثانيًا: على المستوى العملي، وهو بمثابة دعم إضافي ومكمل للمعلومات اللازمة لتحليل أنماط سلوك هذه الجماعات سوف يساعد الاستخبارات للتكهن بخطط هذه الجماعات وشبكة علاقاتها الدولية والإقليمية.

ثالثًا: إن هذه المعرفة عن الجماعات الإرهابية سوف تساعد المحللين على توقع التغيرات في التكتيك والقدرات الوظيفية لهذه المجموعات، مما يجعل من الممكن تصميم خطة استباقية بدلًا من أسلوب رد الفعل في مجال مكافحة الإرهاب.

أما فيما يتعلق بقدرة الدولة الوطنية على المواجهة فمن الملاحظ أن الدولة أمام هذه التحديات أصبحت فاعلًا مستنفدًا في معالجة العمليات الإرهابية الدولية من هذا النوع، وهي عمليات غالبا ما تبدأ خارج حدودها وتهدف للقضاء عليها كنظام اجتماعي لخلق نظام أو إطار اخر غير واضح المعالم، مع ذلك فإن تأثيراتها الرئيسية على الداخل إذ تؤثر على الاقتصاد من ثَمَّ على الامكانيات التي كان يجب أن تتجه إلى التنمية والرفاهية، وهي وظائف الدولة الرئيسية[38].

في نهاية الأمر، تم خلق حركات التمرد والميليشيات والجماعات الإرهابية لاستخدامها كآليات للتأثير على سياسة واقتصاد بعض البلدان وعلى الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مواجهة هذا على ترابها الوطني أو خارج حدودها ودحض محاولات السيطرة والإكراه والتأثير على

مستقبلها ماديا ومعنويا. فكيف يمكن لهذه البلدان أن تواجه هذه الحرب الجديدة؟

في حقيقة الأمر، تواجه دول المنطقة حزمة من المشاكل الداخلية مثل الفساد بأنواعه والخلل في التمثيل العادل لفئات المجتمع وكذلك التمثيل الطائفي والحزبي والعرقي والاتجار بالسلاح والمخدرات والإرهاب، وعدم قدرة الدول على حل هذه المشاكل غالبا ما يكون له آثار عميقة ليس فقط على عمل مؤسسات الدولة التي تفقد القدرة على أداء مهامها بل تمتد لتشمل أيضا زيادة فرص الاستقطاب وخلق بيئة للتطرف، وفي نهاية الأمر درجة أكبر من الطائفية والراديكالية.

يكمن الحل في التحول المؤسسي أي عملية ممتدة منظمة لرفع كفاءة المؤسسات، وقضاء على عوامل خمولها، وهي الوسيلة للحل الأمثل الرسمي للمشاكل الداخلية. وسوف تكون عملية معقدة لكونها بطيئة وعويصة. لكن يمكن أن يساهم في الإسراع من وتيرتها قصر مدة السياسيين في الحكم وتداول السلطة مع توسيع دوائر المشاركة بشكل تدريجي. في دول مثل سوريا وليبيا لا بد من دعم القوة الأمنية المسيطرة للابتعاد عن خطر فقدان الهيمنة السياسية، وجعل التحول قائمًا من داخل النظام. فمن خلال مؤسسات دولة فعالة يمكن خلق مساحات للتوافق.

من الناحية الأمنية أصبحت الدول مهددة بشكل كبير جدًا إلا في حالة إذا تم التنسيق والتعاون فيما بينها، والعمل على تطوير مؤسساتها دون استثناء أي منها، بالإضافة لتفعيلها ورفع كفاءة الجهات المعلوماتية والاستخباراتية، وبالرغم من كبر حجم التحدي يجب تسليط الضوء على الآثار السلبية للعولمة والأوضاع غير المتكافئة التي تفرضها على الدولة ومؤسساتها:

- فعلى الرغم من ان عملية العولمة الاقتصادية تسير بوتيرة أسرع من نظيرتها السياسية إلا أنه هناك تصور معين لإضعاف السيادة السياسية في مقابل السلطة الاقتصادية.
- عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في تزايد (على الرغم من السعي الدائم محاربة الفقر وتقديم المساعدات).

التحديات الرئيسية أمام أجهزة الدولة هو العمل بتنسيق وتناغم تام القضاء على البيئة الحاضنة للإرهاب لم يتم عن طريق الجهات الاستخباراتية والقوات المسلحة والأمنية التي لها دور رئيسي وهام لكن قضايا التعليم والثقافة والدين ودوره في خلق مجتمع متناغم لها الأهمية نفسها.

على المستوى الدولي هناك ضرورة لتبادل المعلومات مع الدول الأخرى والتعاون الوثيق المؤسسي الرسمي. فمن الضروري إعادة النظر في دور اجهزة الأمن والعمل على تبادل المعلومات وإشراك جميع مؤسسات الدولة في مكافحة الإرهاب، فهذا بالفعل هو الاتجاه الذي ينبغي أن ندعمه.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يتمكن عالمنا من أن يقف ويصمد بين هذه القوى المتفاوتة؟ يتساءل المرء كم من الوقت تستطيع أن تُحكم دولة تحت هذا الكم من الضغوط والقيود التي فرضتها العولمة التي تخللت جميع مجالات الحياة البشرية، وهل يجب أن تكون هناك إرادة سياسية حاسمة لاتخاذ قرار بشأن هذا الجانب الخفي من العولمة. الدولة القومية في عصر العولمة لا تستطيع محاربة الإرهاب وحدها، على الأقل بكفاءة. وإذا كنا نريد مواصلة عملية العولمة، فمن الضروري طرح أدوات وآليات مشروعة وممكنة لمعالجة القضايا التي تحد من دور الدولة التي حتى الآن لا يمكن أن تقوم بحلها إلا بمساعدة جهات من مؤسسة العولمة. وإذ كان هناك مؤسسة للعولمة لماذا لا يوجد شكل من أشكال الحكومة العالمية، أو على الأقل، الفيدرالية العالمية لأننا في حاجة لتحقيق الأمن الذي هو سمة من سمات السيادة التي هي خاصية أساسية من خصائص الدول.

المراجع الأجنبية:

- **Alonso, Rogelio. *El Terrorismo Yihadista: Una Amenaza Híbrida*, Cuadernos de Pensamiento Político, Fundación para el Análisis y los Estudios Sociales (Faes). enero-marzo 2015.**
- **AyuelaAzcárate, Francisco Javier y Aznar Fernández-Montesinos, Federico. El trampantojo del terrorismo yihadista. Documento de Análisis30/2016, Instituto Español de Estudios Estratégicos, ieee.es. Madrid 4 de mayo de 2016.**
- **Berenguer Hernández, Francisco Javier. Faluya, nudo gordiano del Estado Islámico. Documento de Análisis 40/2016, Instituto Español de Estudios Estratégicos, ieee.es. Madrid 09 de junio 2016.**
- **Berenguer Hernández, Francisco Javier. La Guerra Contra Estado Islámico y el Factor Tiempo.Documento de Análisis16/2015, Instituto Español de Estudios Estratégicos, ieee.es. Madrid 17 de marzo de 2015.**
- **Blanco, Pablo Cañete. ¿Confrontar la Informalidad o Ser Parte de Ella? La Lucha Contra el Terror y los Límites Formales del Estado. Documento Marco 32/2015, Instituto Español de Estudios Estratégicos, ieee.es. Madrid 15 de diciembre 2015.**
- **Carlos Alvarado y Castro, Daniel Araya y otros. *El Terrorismo: ¿Actor o Fuerza Internacional?*. Revista RELACIONES INTERNACIONALES 83 Escuela de Relaciones Internacionales. Universidad Nacional, enero-junio de**

2012 Costa Rica.

- **Hansen Lewis, Jamie y Saphiro, Jacob N. *"Understanding the Daesh Economy."* Perspectives on Terrorism, Terrorism Research Initiative (TRI), headquartered in Vienna (Austria), and the Center for Terrorism and Security Studies (CTSS), at the Lowell Campus of the University of Massachusetts Volume 9, Issue 4,August 2015 (United States).**
- **Higgott, Richard. Multilateralism and the Limits of Global Governance. Working Paper, Coventry. Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation (CSGR), University of Warwick, Coventry, CV4 7AL, United Kingdom. May 2004. URL: http://www.csgr.org**
- **Kilci, Muammer. *Terrorism and Globalization*. sitio web de Academia.edu. s/fhttp://www.academia.edu/1636060/Terrorism_and_Globalization (15 de septiembre de 2016 – 12:35).**
- **Laborie Iglesias, Mario. La privatización de la seguridad. Las empresas militares y de seguridad privadas en el entorno estratégico actual. Madrid: Ministerio de Defensa. Secretaría General Técnica (Gobierno de España), 2012.**
- **Levi, Lucio. "*Global governance and its limitations*. In "European democracy and cosmopolitan democracy, de Daniele Archibugi and Guido Montani. The AltieroSpinelli Institute for Federalist Studies,Ventotene Italia: 2011.**
- **Rotberg, Robert I. "*Failed States in a World of Terror*". Foreign Affairs, July-August 2002 v81 i4.**
- **Somiedo, Juan Pablo. La Estructura y la Organización de los Grupos Terroristas Bajo la Óptica del Aprendizaje Organizacional. Documento Marco 24/2015, Instituto Español de Estudios Estratégicos, ieee.es. Madrid 02 de octubre 2015.**
- **Somiedo, Juan Pablo. Una Aproximación al Análisis de Riesgos Adversarios (ARS) Aplicado a la Lucha Contraterrorismo. Documento de Opinión 05/2014, Instituto Español de Estudios Estratégicos, ieee.es. Madrid 04 de enero de 2014.**
- **Stewart, Patrick. Weak States and Global Threats: Assessing Evidence of "Spillovers". Center for Global Development, Washington D.C. (USA) 2006.**
- **Weiss, Thomas G., D. ConorSeyle, and Kelsey Coolidge. The Rise of Non-State Actors in Global Governance. Opportunities and Limitations: One Earth Future Foundation, Denver (Colorado, United States) 2013.**

المراجع العربية:

- **أحمد الرشيدي، *إشكاليات الجدل الدولي حول مفهوم الإرهاب*"، السياسة الدولية، عدد 204 أبريل 2016، ص ص 110-113.**
- **إسماعيل الإسكندراني، الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب أم تحوّلات استراتيجية في التعاون والعداء؟ سلسلة: تحليل سياساتيناير 2014، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدّوحة، قطر 2014.**
- **عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل. الطبعة الأولى 2015، دار الساقي بيروت لبنان 2015.**

- جورج قرم، انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006. ترجمة د. محمد على مقلد، الطبعة الأولى 2006، دار الفارابي بيروت 2006.
- فواز جرجس، *في "جحر الأرنب": بحثًا عن تاريخ داعش"* ، المستقبل العربي، أبريل 2016، العدد 446، السنة 38. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2016.
- لينا الخطيب." *استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدد"*. مركز كارنجي للشرق الأوسط – مؤسسة كارنجي للسلام الدولي، دراسة، 29 يونيو 2015. http://carnegie-mec.org/2015/06/29/ar-pub-60542 (13:08 -2016/9/17)
- معتز محي الدين عبد الحميد، الإرهاب وتجديد الفكر الأمني، الطبعة الأولى 2014، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الهاشمية الأردنية 2014.

هوامش الدراسة

[1] **Alonso, Rogelio. *El Terrorismo Yihadista: Una Amenaza Híbrida*, Cuadernos de Pensamiento Político, Fundación para el Análisis y los Estudios Sociales (Faes). Enero – Marzo 2015, pp. 61-80.**

[2] لينا الخطيب." *استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدد"*. مركز كارنجي للشرق الأوسط – مؤسسة كارنجي للسلام الدولي، دراسة، 29 يونيو 2015. ص ص 1-4.

http://carnegie-mec.org/2015/06/29/ar-pub-60542 (13:08 -2016/9/17)

[3] **Somiedo, Juan Pablo. La Estructura y la Organización de los Grupos Terroristas Bajo la Óptica del Aprendizaje Organizacional. Documento Marco 24/2015, Instituto Español de Estudios Estratégicos, ieee.es. Madrid 02 de octubre 2015, pp 4-6.**

[4] المصدر نفسه، ص 5.

[5] المصدر نفسه، ص 3.

[6] المصدر نفسه، ص 6.

[7] المصدر نفسه، ص 6.

[8]فواز جرجس، *في "جحر الأرنب": بحثًا عن تاريخ داعش"* ، المستقبل العربي، أبريل 2016، العدد 446، السنة 38. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2016. ص ص 33–51.

[9]**Somiedo, Juan Pablo. p, 6.**

[10]المصدر نفسه، ص 6.

[11]**Blanco, Pablo Cañete, ¿Confrontar la Informalidad o Ser Parte de Ella? La Lucha Contra el Terror y los Límites Formales del Estado, Documento Marco 32/2015, Instituto Español de Estudios Estratégicos, ieee.es. Madrid 15 de diciembre 2015, pp. 2-3.**

[12]**Somiedo, Juan Pablo, La Estructura y la Organización de los Grupos Terroristas Bajo la Óptica del Aprendizaje Organizacional., pp. 7-10.**

[13]نفس المصدر، ص 9.

[14]نفس المصدر، ص 10.

[15] نفس المصدر، ص 11.

[16]المصدر نفسه، ص 11.

[17]**http://ccaa.elpais.com/ccaa/2015/07/04/catalunya/1435990297_546246.html 2016/09/13 – 11:45.**

[18]**Carlos Alvarado y Castro, Daniel Araya y otros. *El Terrorismo: ¿Actor o Fuerza Internacional?*. Revista RELACIONES INTERNACIONALES 83 Escuela de Relaciones Internacionales. Universidad Nacional, Costa Rica enero-junio de 2012. pp. 243-260.**

[19]**Somiedo, Juan Pablo., p. 12.**

[20]المصدر نفسه، ص 13.

[21]المصدر نفسه، ص 13.

[22]المصدر نفسه، ص ص، 13–14.

[23] المصدر نفسه، ص 15.

[24] المصدر نفسه، ص 17.

[25] المصدر نفسه، ص ص، 17–18.

[26]**Stewart, Patrick. Weak States and Global Threats: Assessing Evidence of "Spillovers". Center for Global Development, Washington D.C. USA, 2006. pp. 7-8.**

[27]**Rotberg, Robert I. "*Failed States in a World of Terror*". Foreign Affairs, July-August 2002 v81 i4 p127.**

[28]**Levi, Lucio. "*Global governance and its limitations*. In "European democracy and cosmopolitan democracy, de Daniele Archibugi and Guido Montani, 159-186 – (160). The AltieroSpinelli Institute for Federalist Studies, Ventotene Italia: 2011.**

[29]**Weiss, Thomas G., D. ConorSeyle, and Kelsey Coolidge. The Rise of Non-State Actors in Global Governance. Opportunities and Limitations. Denver (Colorado, EstadosUnidos): One Earth Future Foundation, 2013. pp. 6-7.**

[30]Higgott, Richard. Multilateralism and the Limits of Global Governance. Working Paper, Coventry. Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation (CSGR), University of Warwick, Coventry, CV4 7AL, United Kingdom. May 2004. pp. 8-12. URL: http://www.csgr.org

[31]Kilci, Muammer. *Terrorism and Globalization*. sitio web de Academia.edu. s/fhttp://www.academia.edu/1636060/Terrorism_and_Globalization (15 de septiembre de 2016 – 12:35).

[32]Blanco, Pablo Cañete, pp. 8-9.

[33]Laborie Iglesias, Mario. La privatización de la seguridad. Las empresas militares y de seguridad privadas en el entorno estratégico actual. Madrid: Ministerio de Defensa. Secretaría General Técnica (Gobierno de España), 2012.p. 31.

[34]Blanco, Pablo Cañete, p. 6.

[35]كما هو حال في حالة الدولة الإسلامية، التي تحتل أجزاء من العراق وسوريا. تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتي تطور عملياتها في مالي والجزائر وحتى في تونس. تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، التي تقوم بعمليات بين اليمن والمملكة العربية السعودية؛ تنظيم القاعدة المركزي بين أفغانستان وباكستان. حركة الشباب، تقوم بعمليات الميدانية في الصومال، ولكنها تعمل أيضا في كينيا. إلخ.

[36]على الرغم من أن الدولة الإسلامية التي لها تأثير هام هناك أيضًا العديد من المتمردين وجماعات إرهابية في مناطق متعددة، نيجيريا (بوكو حرام) ومالي (أنصار الدين)، الخ. حتى في الصراع السوري، مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة: قوى الهيمنة العالمية (الولايات المتحدة وروسيا) والإقليمية (إيران والسعودية) والميليشيات (ألوية الدولة الشيعة أو أمراء الحرب)، الإرهاب العالمي التقليدي لتنظيم القاعدة (مع شركتها التابعة جبهة النصرة)، والهويات الإقليمية (الأكراد) أو الجيش السوري الحر.

[37]Hansen Lewis, Jamie y Saphiro, Jacob N. "Understanding the Daesh Economy." Perspectives on Terrorism, Terrorism Research Initiative (TRI), headquartered in Vienna (Austria), and the Center for Terrorism and Security Studies (CTSS), at the Lowell Campus of the University of Massachusetts (United States).Volume 9, Issue 4,August 2015. pp. 142-155.

[38]Blanco, Pablo Cañete, p. 14.